أميركياً، والاستغناء عن المشاركة الدولية للدول الخمسة دائمة العضوية [في مجلس الامن] بمشاركة سوفياتية محدودة وبرعاية اميركية كاملة» (محفوظ، **مصدر سبق ذكره**). وتضمن المشروع خمس نقاط عامّة وردت حسب الترتيب التالي:

- تقوم واشنطن وموسكو بدعوة الاطراف المتنازعة الى مائدة المفاوضات.
- تحدد مهمة موسكو وواشنطن في الاشراف على بدء، واختتام، المفاوضات.
- يرتبط الدور السوفياتي باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ـ ابيب.
- تعقد المحادثات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.
- يشارك مندوبون فلسطينيون في الاجتماعات ضمن الوفد الاردني» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/١٠/١٩٨٧).

وقد حظي المشروع ـ حسب ما ذكر ـ بموافقة الرجلين، بشكل أو بآخر؛ اذ أعلن بيرس قبوله به صراحة، في حين أبدى شامير موافقته بـ «الصمت». ويبدو من غموض النقاط، وعموميتها، ان الاميركيين والاسرائيليين ما زالوا على ذات القدر من التعنّت المتمثّل في طروحات شامير و «مشروع ريغان» للتسوية.

أكثر من ذلك، يلاحظ: أولاً، ان الدور المحدود للغاية الذي رُسم للسوفيات في المشروع ينبىء إمّا بـ «سوء فهم» الاصرار السوفياتي على المشاركة الفاعلة وإما بـ «استعلاء»، يتجاوز قدر اصحابه بكثير، على الاتحاد السوفياتي، كدولة عظمى، مطلوب منه ـ حسب الشرط ـ ان يكون «شاهد زور» ليس غير؛ وثانياً: ان القضية الفلسطينية، وهي جوهر المشكلة، ويجب ان تكون، بالضرورة، جوهر أي حلّ، لم تكن مدرجة ضمن النقاط المذكورة، بل اكتفي بالاشارة الى مشاركة «مندوبين فلسطينيين» في الوفد الاردني، يمضون في ركب تفاوضي على اتفاق عربي ـ اسرائيلي يتم ابرامه، ربما، على «جثة» القضية الفلسطينية.

وتُعزِّز هذا الاحتمال المخططات التي حملها شولتس معه الى اسرائيل. لقد كان ضمن برنامجه الاجتماع مع عدد من الشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة لاطلاعهم على مشروعه و «مناقشته» معهم. وقيل، في هذا الشأن، ان الدعوة وجّهت، فعلاً، الى عدد غير قليل من الشخصيات للقاء وزير الخارجية الاميركية. لكن أيّاً منها لم تستجب وظهر تضامن جماعي، لم يحدث منذ وقت طويل، احتجاجاً على الزيارة، ومضمونها الهادف الى احلال تسوية على حساب حقوق الفلسطينيين وحساب م.ت.ف. ممثلهم الشرعي الوحيد؛ فضلاً عن ان شولتس جوبه، منذ وصوله اسرائيل، بتظاهرات شعبية فلسطينية وببيانات استنكار وتنديد. وقد صُدم شولتس، ومعه مضيفوه، حقيقة، بمجمل المواقف الاجماعية هذه، التي جاءت على خلاف ما تشتهي النوايا؛ غير انه برّر خيبته، في تصريح له، بأن اللقاء فشل، لأن الشخصيات المدعوة قررت المقاطعة بعد ان تعرضت الى «تهديد»!

على كلٍ، حمل شولتس الموافقة على مشروعه وطار الى السعودية، فمصر، ثم الى لندن للقاء الملك الاردني حسين، بغية التباحث بشأن ما تمّ التوصل اليه. والواقع، ان أجواء المباحثات، من حيث المعلومات حول مضمونها، اختلفت بين جانب وآخر. في السعودية لم يرشح ما هو جدير بالذكر. وفي القاهرة، اجرى شولتس مباحثات مع الرئيس المصري، حسني مبارك. وفي أعقابها، سئل سولتس، من قبل الصحافيين، حول تصوره لمسار عملية السلام في المرحلة المقبلة، فأجاب بأن «المفاوضات المباشرة ستكون هي الطريق الى تحقيق السلام، مثلما فعلت مصر واسرائيل»، وقال «ان تصاعد هذا الشعور سيساعدنا على اكتشاف طريقنا الى نوع المفاوضات المباشرة»، ثم ألمح الى «ان معالم هذا الطريق ترسمها حقيقة اننا نرى هذه العلاقات قائمة أمامنا، ومزدهرة، وناجحة، وان التجربة خرجت من الاطار النظري الى نطاق التطبيق العملي» (**الاهرام**، ٢٠/١٠/١٩٨٧).

أما في لندن، فقد عقد شولتس جلستي عمل مكثفتين مع الملك حسين، عرض خلالهما نتائج محادثاته في العواصم التي زارها، وعلى الخصوص تلك التي أُجريت مع المسؤولين الاسرائيليين، ومن ضمنها مشروع التسوية الجديد (**الشرق الاوسط**، ٢٠/١٠/١٩٨٧). وفي ظل السرية الشديدة